الحكومة ترحّل ملفات الإصلاح.. وتواصل تضييع فرص التنمية

□ برلين / د. ناجح العبيدي

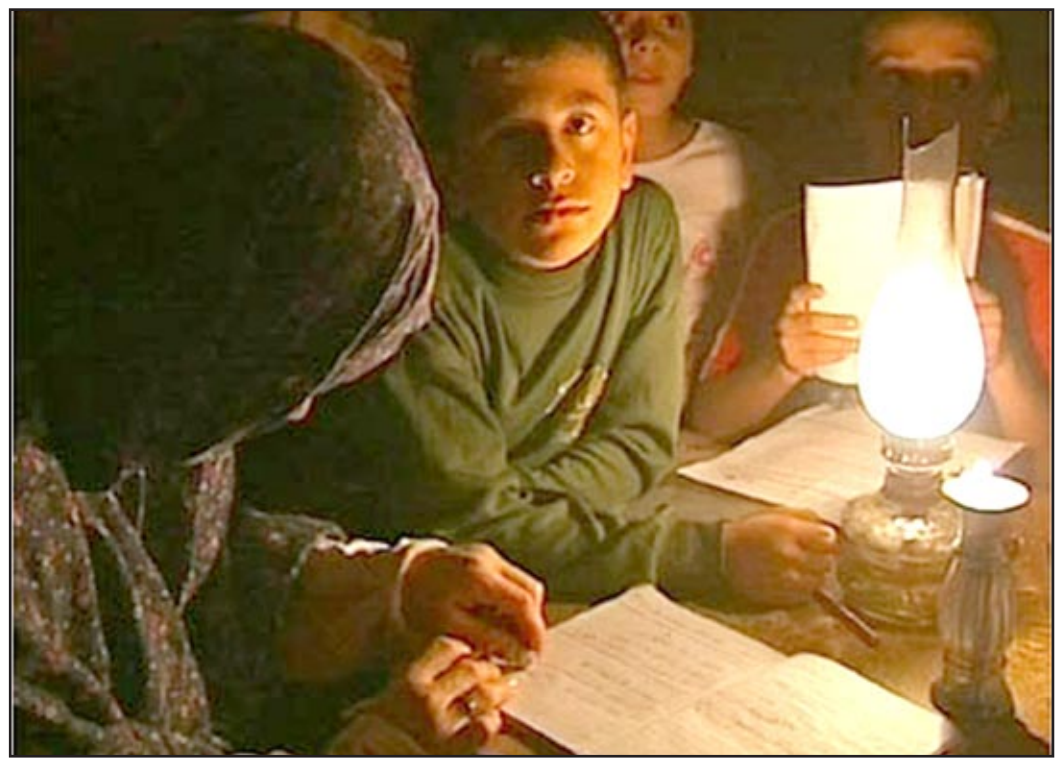

أضاع العراق بعد سقوط النظام الديكتاتوري سنوات لا تعوّض من أجل إرساء نموذج اقتصادي جديد يكفل وضع مسيرة التنمية على الطريق الصحيح. ويعود أحد أسباب تلكؤ الحكومة الواضح في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية إلى السياسات الشعبوية ومحاولات تملق الشارع في ظل احتدام الصراعات داخل الائتلاف الحاكم.

الانحناء حتى تمر العاصفة. هذا هو كما يبدو شعار الحكومة العراقية في الوقت الحاضر في التعامل مع ملفات الإصلاح الاقتصادي الملحّة. ففي شباط ٢٠١١ قررت الحكومة العراقية على سبيل المثال بجرة قلم تأجيل العمل بقانون التعرفة الجمركية الجديد الى أجل غير مسمى.

ولم يأت تجميد القانون رغم إقراره من قبل مجلس النواب عن قناعة متأخرة بعدم جدوى الرسوم الجمركية، بل نتيجة عامل الخوف من أي ردود فعل شعبية محتملة.

ويبدو ان هذا الاسلوب تحول الى نهج دائم لا يقتصر على العراق. فمنذ اندلاع ثورات الربيع العربي تحول هاجس الخوف من الشارع الى شبح يقض مضاجع الحكام بمختلف ألوانهم. وهو أمر جيد ومطلوب في منطقتنا المعروفة بإرثها الاستبدادي الطويل، غير أن هذا الخوف يدفع الحكومات في كثير من الأحيان الى اتخاذ إجراءات شعبوية هدفها تهدئة الشارع بأمل أن تمر العاصفة بأقل الخسائر.

وتبرز هذه الظاهرة خصوصا في الجانب الاقتصادي حيث أقدمت عدة حكومات عربية على خطوات تبدو في ظاهرها وكأنها محاولة للتخفيف من الأوضاع المعيشية الصعبة للجماهير، ولكنها في واقع الأمر تتعامل مع قشور المشكلة ولا تحل أسبابها. ونتيجة لذلك تحول الربيع العربي عمليا الى عائق بوجة الاصلاح الاقتصادي بدلا من يكون حافزا لاعتماد نموذج اقتصادي جديد قادر على مواجهة التحديات الكبيرة.

وهنا يكمن أحد الفروق الجوهرية بين التحولات في المنطقة وبين تجربة دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتي لم تتبن القطيعة الكاملة مع نظام الحزب الواحد فحسب وإنما أيضا مع نموذجه الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام.

هذه الظاهرة تتضح أيضا في العراق حيث يلاحظ إرجاء الكثير من الاصلاحات الاقتصادية الضرورية بسبب الخوف من غضب الشارع، بالاضافة الى الشلل الذي أصاب الحكومة نتيجة استفحال الخلافات بين أطراف الائتلاف الحاكم. وفي الوقت الذي تتخذ حكومة المالكي موقفا ملتبسا، بل ورافضا اتجاه رياح التغيير في المنطقة، تلجأ أيضا الى ركن الكثير من الملفات الساخنة وإصدار قرارات متسرعة تتنافى مع أبسط مبادئ الاقتصاد ولا تخدم التنمية المستدامة على المدى الطويل.

ولم يكن تأجيل العمل بالتعريفة الجمركية إلا مثالا بسيطا على ذلك. فبعد تظاهرات ساحة التحرير في ربيع العام الماضي والتي كان انقطاع الكهرباء المستمر في صيف العراق اللاهب أحد عناوينها الرئيسة تفتقت عبقرية حكومة المالكي وبعض حلفائه عن حل أقل ما يوصف بأنه قرار قرقوشي.

فقد بدأت الحكومة بتوزيع الوقود بالمجان على مالكي المولدات الخاصة بأمل أن يساعدوا في التخفيف من حدة هذه المشكلة التي أصبحت رمزا لدولة العراق الفاشلة. وبطبيعة الحال لم تمضِ سوى فترة قصيرة لكي يكتشف بعضَ مشغلي المولدات أن بيع الوقود في السوق السوداء أسهل وأكثر أرباحا من تزويد الموطنين بالكهرباء.

وعندما تكتشف الحكومة ذلك سترد على ذلك بالرقابة والتي سرعان ما تتلاشى في دهاليز الفساد المتشعبة. وهكذا يدخل الجميع في دوامة ليس لها آخر والسبب هو عجز الحكومة طوال السنوات الماضية عن تقديم حل جذري لمشكلة الكهرباء.

وتتجسد سياسة تأجيل الاصلاحات بشكل واضح في التعامل مع القطاع العام المتضخم والمترهل. فبدلا من تطبيق حلول جذرية مع هذه التركة الثقيلة الموروثة من النظام السابق نجد أن اطراف ما يدعى بحكومة الشراكة الوطنية يتنافسون في الدعوة للاعلان عن عشرات الآلاف من الوظائف الشاغرة في أجهزة الدولة رغم علمهم بالأبعاد المخيفة لمشكلة البطالة المقنعة والتي تتسبب في هدر المليارات. ولو وظفت هذه الأموال بكفاءة لأدت الى خلق فرص عمل مفيدة ومصادر رزق دائمة لمئات الآلاف من المواطنين.

بعد الإطاحة بالنظام الديكتاتوري طُرحت العديد من المقترحات حول خصخصة مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها ومنها إصدار قانون للخصخصة وإنشاء هيئة عليا للخصخصة. ولكن الحكومات العراقية المتتالية واصلت منذ العام ٢٠٠٥ تجاهل هذه الملف الهام. ثم جاءت حكومة المالكي لتفتح باب التعيين في مؤسسات حكومية تعاني أصلا من فائض في العمالة ولا تعمل بعشر طاقتها الانتاجية وتتكبد خسائر باهضة حولتها الى عالة دائمة على ميزانية الدولة. ومن الملفت للنظر أن مسؤولي الدولة يحاولون الالتفاف على الاستحقاقات الاقتصادية عبر شعارات فضفاضة وفارغة من المضمون عن الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

وتتجلى سياسة التهرب من مواجهة التحديات الاقتصادية في طريقة التعامل مع إصلاح النظام الضريبي. فبعد ٢٠٠٣ عقدت وزارة المالية الكثير من الندوات العلمية وأقرت خططا طموحة هدفها تفعيل دور الضرائب في التنمية وتقليص اعتماد الموازنة على النفط. غير أن هذه الخطط بقيت حبرا على ورق ولم تجد طريقها الى التنفيذ. وتبدو الحكومة الآن وكأنها ترى في وزارة المالية ما يشبه أمين الصندوق الذي يسهر على تحصيل أموال النفط وتوزيعها. أما استخدام أدوات السياسة المالية ومنها الضرائب في عملية التنمية فلم يعد يحظى بأي اهتمام فعلي.

وتقدم البطاقة التموينية مثلا ساطعا آخر على سياسة دفن الرأس في الرمال. فعلى الرغم من مرور ٩ سنوات على سقوط النظام الديكتاتوري لا تزال الحكومة متمسكة بهذه التركة للعهد البائد. ولا يعود ذلك الى وجود قناعة حقا بجدوى هذا النظام البالي والفريد من نوعه في العالم والذي لا يوجد ما يبرره من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بعد زوال الاسباب الموجبة له. ولكن الخوف من استغلال هذه الورقة ضد الحكومة هو السبب وراء عدم البحث عن بدائل أكثر فعالية في مكافحة الفقر، تساهم في الحد من تبديد الموارد.

ويندرج ضمن الملفات المؤجلة موضوع التعداد السكاني الذي تحول الى مسلسل من حلقات كثيرة. فبعد أن كان من المفترض أن ينفذ في نهاية العام ٢٠٠٤، أُجل حينها بسبب المخاطر الارهابية. غير أن مسلسل التأجيل استمر حتى بعد تراجع أعمال العنف ومضي فترة زمنية طويلة على إجراء آخر تعداد سكاني شامل لجميع مناطق العراق.

ولا يعود السبب إلى نقص الاستعدادات الفنية والبشرية لدى الجهات المنفذة، وإنما إلى انعدام الإرادة السياسية والى الصراعات الطائفية والاثنية التي حولت التعداد السكاني إلى قضية قابلة للانفجار. ولهذا تفضل الحكومة تجنب إثارة المشاكل في ظل توازنات سياسية هشة يصعب فيها التفريق بين الحليف والخصم والعدو.

ويهدد شلل الأجهزة الحكومية بالانتقال الى مجالات أخرى مثل البنك المركزي. فمنذ فترة والجميع ينتظر تنفيذ مشروع إلغاء ٣ أصفار من الدينار العراقي والذي يمثل خطوة ضرورية لإعادة الاعتبار للعملة العراقية وتحسين التداول النقدي والتجاري وتسهيل عمليات التخطيط والرقابة المالية. غير أن استعدادات البنك المركزي لتبديل العملة بقيت حتى الآن دون نتيجة ملموسة بسبب غياب القرار السياسي. فأطراف الائتلاف الحاكم مشغولة بما هو "أهم" كالصراع على النفوذ والمناصب والامتيازات.

ومن الواضح أن تراجع الرغبة في التصدي لملف الإصلاحات الاقتصادية يرتبط أيضا بالارتفاع الكبير في العائدات النفطية في السنوات الأخيرة، إذ تبدو الحكومة سعيدة بتدفق مليارات النفط وكأنها وحدها ستكفي لحل مشاكل الاقتصاد العراقي المعقدة ولإنجاح مسيرة التنمية المستدامة دون الحاجة لوجع الرأس والتفكير بإجراء إصلاحات قد تمس مصالح هذا الطرف أو ذاك أو قد تستغلها هذه الجهة أو تلك. وبالتأكيد فإن ثمن سياسة التلكؤ والتهرب من المشاكل سيكون باهظا.

■ عن "نقاش ويكلي"

وزارة الموارد المائية

الهيئة العامة لصيانة مشاريع الري والبزل

إعلان مناقصة رقم (٥٨٤ لسنة ٢٠١٢)

تنظيف بناية قسم الموجودات والمخازن التابعة لها وقسم المكائن والمعدات التابعة للهيئة

تعلن الهيئة العامة لصيانة مشاريع الري والبزل إحدى تشكيلات وزارة الموارد المائية عن وجود مناقصة تنظيف بناية قسم الموجودات والمخازن التابعة لها وقسم المكائن والمعدات التابعة للهيئة علما ان العمل محسوب ضمن ميزانية عام ٢٠١٢ فعلى المناقصين الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة القسم القانوني في مقر الهيئة العامة في السيدية نهاية جسر الدورة للحصول على شروط المناقصة وجدول الكميات لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون الف دينار غير قابل للرد. وسيكون فتح العطاءات بموعد اقصاه الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٢/٧ واذا صادف يوم الفتح عطلة رسمية يعتبر اليوم الذي يليه هو يوم الفتح وتودع العطاءات بصندوق العطاءات بمقر الهيئة بمغلفين مغلقين ومختومين مثبت عليها اسم المناقصة واسم مقدم العطاء وعنوانه وبريده الالكتروني ورقم الهاتف.

المغلف الاول (التجاري) يتضمن المستمسكات المطلوبة التالية:

١. تكون التأمينات الاولية البالغة ١٪ من مبلغ العطاء على شكل خطاب ضمان نافذ الى ما بعد انتهاء نفاذية العطاء بـ (٢٨) ثمانية وعشرون يوما صادر من احد المصارف العراقية المعتمدة او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية تقدم من قبل مقدمي العطاءات او المدير المفوض او المؤسسين للشركة المشاركة في المناقصة ويكون خطاب الضمان غير مشروط وقابلا للتجديد ومعنون الى الهيئة ويستبعد أي عطاء لا يتضمن التأمينات الأولية.

٢. هوية غرفة التجارة متخصصة في التنظيف او هوية شركة مختصة بنفس المجال كحد أدنى مجددة لعام ٢٠١٢.

٣. براءة ذمة من الضريبة معنونة الى هيئتنا ومجددة لسنة ٢٠١٢.

٤. شهادة تأسيس الشركة بالنسبة للشركات مع صلاحيات المدير المفوض للشركة وتقديم قائمة بكادر واليات الشركة.

٥. قائمة بالأعمال المماثلة مؤيدة من قبل الجهة المستفيدة.

٦. المستمسكات الشخصية للمدير المفوض (هوية الأحوال المدنية، بطاقة السكن، شهادة الجنسية).

٧. يرفق مقدم العطاء إقرار بالتنازل عن الحصة التموينية مع نسخة من البطاقة التموينية.

٨. إرفاق وصل شراء المستندات.

المغلف الثاني (الفني) يتضمن:

جدول الكميات المسعر مع الشروط الخاصة بالمناقصة على ان يراعى:

١. جميع نسخ العطاءات تكون موقعة من قبل المدير المفوض ومختومة بختم الشركة.

٢. تدوين مبلغ العطاء بالمداد رقما وكتابة.

٣. لا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنود مستندات المناقصة او اجراء أي تعديل فيها أيا كان نوعه.

سيتم فتح المغلف الأول للتأكيد من استيفاءه للشروط أعلاه قم يفتح المغلف الثاني، ان مبلغ العطاءات تعتبر نهائية وغير قابلة للتفاوض بعد الفتح مع وجوب بقاء العطاءات نافذة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة، وسيكون تاريخ انعقاد المؤتمر الخاص بالإجابة عن استفسارات المشاركين في المناقصة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/١/٣١ في الساعة الثانية عشر وللهيئة حق إلغاء المناقصة دون تعويض مقدمي العطاءات ويعاد ثمن شراء وثائق المناقصة فقط ولا يجوز لمنتسبي الدولة والقطاع العام الاشتراك في هذه المناقصة بصورة مباشرة او غير مباشرة علما ان الهيئة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات اذا كان العطاء غير مستوف للمواصفات الفنية المطلوبة ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان وسيتم الاعتماد على المعايير الترجيحية لغرض التوصل الى العطاء الأفضل وحسب نسب الترجيح المبينة في الجدول ادناه:-

ت	المعيار الرئيسي	الدرجة الكلية	تفاصيل المعيار الرئيسي	تفاصيل الدرجة
١	الكلفة (مبلغ العطاء) السعر الاجمالي وتوازن الأسعار	٥٥	(مبلغ اقل العطاءات/مبلغ العطاء المطلوب تقييمه) × ٤٥	٤٥
			مدى مقبولية وتوازن الأسعار	١٠
٢	الأهلية والخبرة	٣٠	الحسابات الختامية لآخر سنة	٢
			الأعمال المنجزة وحجم مبالغها لآخر ثلاث سنوات	٥
			الأعمال المماثلة وحجم مبالغها لآخر ثلاث سنوات	٢٠
			الأعمال المنفذة وحجم مبالغها منذ تأسيس الشركة	٣
٣	المعيار الفني والجودة	١٥	الآليات والمعدات التخصصية التي توفرها الشركة	١٠
			طاقم الشركة وخبرته	٥
	المجموع		١٠٠	

البريد الالكتروني للوزارة/ info@iraqi-imwr.org

البريد الالكتروني/ Email-ddrojects@yahoo.com

مكتب المفتش العام/ ٧٧٢٣٤٤٧

مركز الأعلام والعلاقات/ ٧٧٢٠١٤٩

المدير العام

شركة المشاريع النفطية - إعلان مناقصة

عنوان المناقصة وموقعها: إصلاح أضرار التغليف الكونكريتي لأنبوب قياس (٤٠) عقدة وبطول (٥١٨م) ومده عبر شط البصرة بطريقة الحفر الأفقي المسيطر عليه (HDD).

رقم المناقصة: م١/ ٢٠١٢

تدعو شركة المشاريع النفطية المقاولين ذوي الخبرة والاختصاص للاشتراك في مناقصة إصلاح أضرار التغليف الكونكريتي لانبوب قياس ٤٠ عقدة وبطول (٥١٨م) ومده عبر شط البصرة بطريقة الحفر الافقي المسيطر عليه، وبإمكان المقاولين الراغبين الحائزين على هوية اتحاد المقاولين العراقيين وهوية تسجيل المقاولين العراقيين النافذتين من الدرجة السادسة فأعلى الحصول على نسخة من وثائق المناقصة من مركز هذه الشركة في بغداد لقاء مبلغ قدره مائتان وخمسون الف دينار (٢٥٠,٠٠٠)

غير قابل للاسترداد، مع ملاحظة ما يأتي:-

١- ان التأمينات الأولية المطلوبة عن هذه المناقصة قدرها ١٪ من قيمة العطاء ويجب ان تكون بشكل خطاب ضمان او صك مصدق صادر عن مصرف عراقي.

٢- تقدم العطاءات بموجب التعليمات الواردة في وثائق المناقصة وتودع في صندوق عطاءات المقاولات المحلية العائد لشركة المشاريع النفطية والموجود في الطابق السادس/ قسم المشتريات في مقر الوزارة في بغداد.

٣- تقديم كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب (نافذ).

٤- تهمل العطاءات التي لم ترفق بها المستمسكات المطلوبة.

٥- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والإعلان.

٦- ان آخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٢/٢/٩

٧- نسخة من وصل شراء وثائق المناقصة.

ملاحظات:-

١- يتم تقديم العطاء في أربعة ظروف:

الأول- يحتوي على العرض الفني.

الثاني- يحتوي على العرض التجاري غير المسعر.

الثالث- يحتوي على العرض التجاري المسعر.

الرابع- يحتوي على المستمسكات المطلوبة.

٢- الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.

٣- يمكن الرجوع إلى موقع الشركة على الانترنت.

Website:- www.moiraq.com

www.oil.gov.iq

E-mail:-scop_iraq@yahoo.com

المدير العام

شركة المشاريع النفطية - إعلان مناقصة

عنوان المناقصة:- تجهيز وحدات التبريد والتدفئة المنفصلة الخاصة بوحدة تحسين البنزين الثالثة في مصفى البصرة - رقم الطلبية:- ٢١٦٧ (ت١/ ٢٠١٢)

تدعو شركة المشاريع النفطية المجهزين من ذوي الخبرة والاختصاص للاشتراك في مناقصة (تجهيز وحدات تبريد وتدفئة منفصلة من النوعين الجداري والعمودي (حار وبارد) وحسب المواصفات في تفاصيل الطلبية) وتسليمها الى موقع المشروع في الشعيبة/ البصرة، وبإمكان الراغبين الحائزين على شهادة التسجيل لدى الهيئة العامة للضرائب الحصول على نسخة من وثائق المناقصة من مركز هذه الشركة في بغداد لقاء مبلغ قدره مئة الف) دينار (١٠٠,٠٠٠) غير قابل للاسترداد، مع ملاحظة ما يأتي:-

١- ان التأمينات الأولية المطلوبة عن هذه المناقصة قدرها ١٪ من قيمة العطاء ويجب ان تكون بشكل خطاب ضمان او صك مصدق صادر عن مصرف عراقي ويوضع في ظرف مفصول مغلق مسجل عليه رقم الطلبية واسم الشركة.

٢- تقدم العطاءات بموجب التعليمات الواردة في وثائق المناقصة وتودع في صندوق عطاءات المقاولات المحلية العائد لشركة المشاريع النفطية والموجود في الطابق السادس/ قسم المشتريات والإخراج في مقر الوزارة في بغداد.

٣- تقديم كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب (نافذ).

٤- تهمل العطاءات التي لم ترفق بها المستمسكات المطلوبة.

٥- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والإعلان.

٦- ان آخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/١/٣١

٧- يتم تقديم العطاء في أربعة ظروف:-

الاول- يحتوي على العرض الفني.

الثاني- يحتوي على العرض التجاري الغير مسعر.

الثالث- يحتوي على العرض التجاري المسعر.

الرابع- يحتوي على المستمسكات المطلوبة.

ملاحظات:- - الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.

- يمكن الرجوع إلى موقع الشركة على الانترنت.

Website:- www.moiraq.com

www.oil.gov.iq

E-mail:-scop_iraq@yahoo.com

المدير العام